

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنا وجدنا الطرف يكون صلة للذي نحو رأيت الذي أمامك والذي وراءك وما أشبه ذلك والصلة لا تكون إلا جملة فلو كان المقدر اسم الفاعل الذي هو مستقر لكان مفردا لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة وإنما يكون مفردا والمفرد لا يكون صلة البتة فوجب أن يكون المقدر الفعل الذي هو استقر لأن الفعل مع الضمير يكون جملة فدل على ما بيناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم إن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ وإذا قلت زيد أمامك وعمرو وراءك فأمامك ليس هو زيد ووراءك ليس هو عمرو فلما كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف قلنا هذا فاسد وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الطرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا لأن المبتدأ مخالف للطرف كما أن الطرف مخالف للمبتدأ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعدا فكان ينبغي أن يقال زيدا أمامك وعمرا وراءك وما أشبه ذلك فلما لم يجر ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب إنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر إلى آخر ما قرر ففاسد أيضا وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوبا بفعل معدوم من كل وجه لفظا وتقديرا والفعل لا يخلو أما أن يكون مظهرا موجودا أو مقدر في حكم الموجود فأما إذا لم يكن مظهرا موجودا ولا مقدر في حكم الموجود كان معدوما من كل وجه والمعدوم لا يكون عاملا وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشي برجل معدوم والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية .

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية فكان فاسدا .

والله أعلم